

الإصلاح التربوي مدخلاً للإصلاح الاجتماعي والسياسي

رأى شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

المؤتمر الوطني من لبنان الكبير ١٩٢٠، نحو لبنان الرسالة ٢٠٢٠
٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٧ | بيروت

يتعاضد مفهوما التنمية والعدالة ويستحضر أحدهما الآخر في ذهن الباحث أو المخطط أو المتأمل. بل يكاد ينبثق أحدهما من الآخر، ونحار في اختيار المدخل المناسب: عدالة لأجل التنمية أم تنمية لأجل العدالة. وليس مستهجنًا أن تلجأ العديد من الأحزاب إلى ارتداء ثوب العدالة ببطانة تنموية في مناسبة، ثم قلبه في مناسبة ثانية ليستحيل ثوبًا ظاهره تنمية وبطانته عدالة (تركيا، مصر، المغرب، إلخ).

جولة سريعة على دلالات المفهومين وترابطهما:

راج مفهوم التنمية المستدامة في العقود الثلاثة الأخيرة بصفته الحل الأمثل والشامل للمعضلات الكونية. إذ لم يعد منطقيًا ارتجال حلول مجتزأة للمشاكل البيئية المستفحلة والضغوطات على الموارد الطبيعية، وبعد انهيار الحدود أمام حركة الناس والأفكار والأموال والسلع. والتنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد: الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، مما يعيدنا إلى المصطلح الثلاثي (Triple Bottom Line= People, Planet, Profit)؛ وإلى كيفية صياغة المعادلة الذكية التي تضمن ازدهار الأطراف الثلاثة معًا.

لم يعد لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي من قيمة في سلم التقييم التنموي إذا لم يكن مشفوعاً بمؤشر مستوى إهدار الموارد الطبيعية. تماماً كما أنه لا معنى لمؤشر البطالة منفرداً، ولا بدّ من تعزيزه بمعلومات حول مستوى الأجور وبيئة العمل ومدى مطابقتها لمعايير السلامة والصحة وعدالة التوزيع.

في العدالة الاجتماعية، نلاحظ أيضاً أنه مفهوم واسع ومركّب ومتعدد الأبعاد: الاقتصادي (أي اشتراك الأفراد في الانتاج والمساواة في الفرص والحقوق والوصول إلى الخدمات دون عوائق وإعادة التوزيع)، والاجتماعي (التمييز والحرمان والإقصاء)، والبشري (توسيع الخيارات وحقوق الإنسان)، الطبقي (ملكية وسائل الانتاج)، المناطقي (الإنماء المتوازن)، الزمني (الأجيال الحالية والأجيال القادمة)، والسياسي (الحريات، والمشاركة)، والبعد الخارجي (التبعية والهيمنة والعلومة المتفلتة).

تلاحظون معي تقاطع مفهومي العدالة والتنمية حيث مناطق التداخل والتأثير المتبادل بينهما. سأنتقل مباشرة من الإطار النظري إلى الواقع المعاش لتبيان هذا الاشتباك بين المفهومين، ولأربطهما معاً بمطلبي الأمن والسلام في منطقتنا العربية، بل وفي العالم. وهما المطلبان الأكثر إلحاحاً في الزمن الراهن، بل يكاد مطلب الأمن يطغى على الخبز والحرية معاً.

هناك قاسم مشترك في الحراك العربي الذي لا يخبو هنا حتى يتفجر هناك. إنه السخط الجامح أزاء الإخفاقات المتמادية والوعود الكاذبة التي أطلقها النظام العربي المتناسخ. يشمل ذلك الطموحات القومية والقضية المركزية في فلسطين، كما حاجة الناس إلى الحرية والتنمية وتحسين ظروف معيشتهم وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي. وعاب معظم النسخ من الحراك العربي أنه استسهل الاستقواء بالخارج (العاهة اللبنانية المستدامة)، وسعى إلى ترحيل المسؤولية أو نقلها؛ بغض النظر عن معاناة الناس بفعل الحصار، أو فداحة الخسائر الناجمة عن التدخل الأجنبي، ودونما اعتبار للأجندات والمطامع الخارجية.

لماذا استحضار الحراك العربي في الحديث عن العدالة الاجتماعية والتنمية؟ لعلّ الملايين التي اجتاحت الساحات في المدن العربية تتألف أساساً من الشباب الذين ضاقت بهم سبل العيش في الريف، فهجروه بحثاً عن فسحة أمل في المدينة. تعلّموا واكتشفوا أن الشهادة الجامعية هي حلم كاذب لأنها- أي الشهادة- لم تصلح تذكراً عبوراً إلى جنة العمل والباحوة والأمان. علماً أن نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب الجامعي هي أعلى من النسبة العامة للبطالة.

بالعودة إلى لبنان: يلاحظ المتجوّل على الأوتوستراد الساحلي وما يوازيه من منحدرات السلسلة الغربية، يلاحظ اتصال العمران إذ يقطن قرابة 80% من السكان في المدن الساحلية والشريط المحاذي بعمق 10 كلم. وباستثناء مناطق بعلبك- الهرمل وعكار، تلاشت منظومة الريف الاقتصادية إلى حدّ كبير. وإن كانت ثقافة الريف تنتقل مع النازحين نحو المدينة في أنماط معيشتهم وذهنيتهم وعلاقاتهم (تريف المدينة). وهنا نستذكر تحذيرات الإمام موسى الصدر قبل نصف قرن المتصلة بأزمة البؤس، ومخاطر النزوح في خلخلة التوازن البيئي- البشري-

الاقتصادي-السياسي. بما فيه مخاطر تفريغ التخوم الجنوبية (واليوم نضيف إليها التخوم الشرقية والشمالية) من سكانها، وما ينجم عنه من تدهور بيئي وفراغ ديمغرافي في أزمنة النزوح واللجوء والتوطين.

تبعاً للمنهجية المقترحة من منظمي المؤتمر الوطني ١٩٢٠-٢٠٢٠، استحضرت وقائع النزوح باتجاه المدينة كواحدة من غير الماضي. ولو أضفنا إلى واقعة النزوح باتجاه المدينة، واقع نزيف الأدمغة خارج لبنان وغزوة العمالة الوافدة إليه. سنجد أنفسنا أمام أبرز تحديات الحاضر. ثم أختتم بتوصية تتعلق بالإصلاح التربوي والتعليمي كوصفة لمعالجة الاختلالات الجسيمة في التركيبة اللبنانية بكل طبقاتها وأطيافها.

يفيد تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن ثلثي سكان لبنان قادرون على العمل، وإلى أن الثلث فقط يعملون (حوالي ١,٢ مليون) يضاف إليهم قرابة المليون عامل أجنبي، وهي أرقام قريبة من دراسة أحوال المعيشة والتي ذكرت أن ٤٠% من عمر ١٥ سنة وما فوق، هي نسبة العاملين من مجمل السكان المقيمين من نفس الفئة العمرية، مع فجوة لافتة بين الجنسين حيث أن نسبة العاملين عند الذكور هي ٦١%، ولا تتعدى عند الإناث ١٩%.

بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، بلغ عدد المهاجرين من لبنان ٦٨٣ ألفاً. بالمقابل بلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية إلى لبنان ٨٢٦ ألفاً. (بحسب تقرير منظمة "الإسكوا" والمنظمة الدولية للهجرة "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة). يضاف إلى هذه اللائحة عدد النازحين قسراً من سوريا وغير المسجلين. كما يضاف إليها الأجانب غير العرب لنصل إلى قرابة ٣ ملايين شخصاً هم تقديرات إجمالي عدد الأجانب المقيمين في لبنان، يقابلهم نحو ٤ ملايين لبناني مقيم.

لسنا في معرض مناقشة الأرقام ودقة الإحصاءات متى وُجدت. ما يعيننا في هذا المقام هو أن معظم من يغادر لبنان هم من الشباب الجامعيين التواقين إلى بيئة مؤاتية تعترف بمؤهلاتهم وتقدر مواهبهم وترحب بهم في مصانعها وشركاتها ومراكزها البحثية. أما بروفايل القادمين إلى لبنان، وبمعزل عن النزوح القسري، فإن معظمهم من ضعيفي التأهيل، والذين يعملون في مهن ووظائف ذات قيمة اقتصادية متدنية.

خلال جيل أو جيلين على الأكثر، سوف يتغير وجه لبنان، وبالتالي وجهته. وعند التمعن في مفاعيل الهجرتين ومضاعفاتهما، يتبين معنا أنها مجبولة بالمعاناة والاضطراب والتهديد، وأنها تنتقص من كرامة اللبنانيين والمقيمين معاً، وتهدد رفاهيتهم وأمنهم. والمضاعفات لا صلة لها بالتنمية المستدامة ولا بالعدالة الاجتماعية. وإذا كان تغيير المسار بحاجة إلى رزمة من الإجراءات العاجلة والسياسات الاجتماعية المتكاملة، فإن مدخلاً واحداً أستبقيه، وأعتقد الأكثر نجاعة في درء المخاطر، أعني به الإصلاح التربوي والتعليمي في لبنان.

هناك اعتقاد سائد مفاده أن الجودة في التربية هي المفتاح إلى التقدم. ورغم معدلات الالتحاق المتصاعدة، لا تزال الأكثرية الساحقة من السكان تعاني من النزاعات والفقر والبطالة والهجرة،

في حين أن إنتاج المعرفة والاستثمار في الأبحاث والتطوير ما يزالان عند حدود متدنية جداً. لقد استطاعت معظم المجتمعات العربية تحقيق تقدم ملحوظ على عدة مستويات، إلا أن التقدم المحرز كمياً لم يشفع لهذه المجتمعات ولم يقهها ويلات التناحر وتبديد المخرجات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية عبر حرق الأخضر واليابس. عليه، هناك حاجة ملحة لأن يُعاد النظر في الرؤية التربوية برمتها.

لقد أضحت الجودة مطلباً لا جدال حوله، والتحدّي الأبرز هو في كيفية توفيرها للجميع بدل أن تبقى حكراً على النخبة. والإخفاق في مواجهة ذلك يعني اتساع الهوة ليس فقط بين الشمال والجنوب، بل داخل المجتمع نفسه مما يساهم في مفاقمة التوترات محلياً وعالمياً. ولأن التربية عملية معقدة تدرج في أوساط اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة، يستحيل التوافق على تعريف موحد لوجودتها. منهم من عرّفها بالتمايز، أو بالقيمة، أو بالملاءمة، أو بتحقيق توقعات الزبائن أو تجاوزها، إلخ. ما يتوافق عليه معظم المعنيين بقضية جودة التربية هو تضمين الأهداف التربوية بعددين هاميين تتقاطع عندهما معظم الفلسفات والمناهج على اختلافها، وهما:

- تحسين المهارات الإدراكية للمتعلّمين؛
- وتعزيز المواقف والقيم الضرورية لبناء المواطن الصالح والمتصالح مع مجتمعه وبيئته.

وإذا كان هذان البعدان يمثلان كفتي الميزان الحساس الذي يقيس جودة التربية، فإن بيضة هذا القبان تتجسّد في مبدأ المساواة، أو التضمينية. أي في ضرورة توفير الفرص التعليمية لكل الناس، وبصرف النظر عن عرقهم أو لونهم أو جنسهم أو خلفياتهم الاجتماعية والعقائدية. وأي إقصاء أو تحييز يتنافى مع العدالة في جوهرها، لأنه ينسف المبادئ الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان وبفرصه في التنمية والارتقاء، ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم العالمي. والأمم المتحدة في قمته العالمية للإنسانية المنعقدة في اسطنبول (٢٠١٦) تبنت شعار:

"Leaving no one behind, and reaching the furthest first" ، أي "أن لا نترك أحداً وراءنا، وأن نسعى أولاً إلى بلوغ الأكثر تهميشاً".

أختم بالتركيز على مخرجات العملية التعليمية ومدى أثرها في إعداد مواطنين فاعلين وقادرين على التعلّم المستمر الذي يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم أولاً، ومن اعتمادهم تبادلاً مع غيرهم ثانياً. عنينا بذلك التفاعل الإيجابي مع عالم اليوم، العالم سريع التغيّر والتطلّب والذي يتباعد بحدّة عن متطلبات الأُمس .

في عالم سريع التغيّر، وفي منطقة تغلي باللايقين، نحتاج مدرسة تزرع في الإنسان الإيمان والثقة بأخيه الإنسان. ونحتاج جامعة تعيد هندسة مفاهيمنا حول الحق والحريّة والعدالة.

وشكراً.